

عنوان المداخلة/ جدلية التبعية والاستقلال في الجزائر العثمانية.

الاسم واللقب: زقب عثمان

الرتبة: أستاذ مساعد (أ)

التخصص: أستاذ باحث في التاريخ الحديث والمعاصر.

مؤسسة العمل: جامعة الوادي (الجزائر).

الهاتف: 0560383511

البريد الإلكتروني: zeguebathmane@yahoo.fr

تعرف فترة الحكم العثماني في الجزائر جدلا واسعا بين الكتاب والمؤرخين حول تقييم الوضع القانوني والسياسي للجزائر خلال العهد العثماني، بين مؤيد لفكرة استقلال وسيادة هذه الدولة المغاربية و الإسلامية عن كل ارتباط تام للدولة العثمانية، مؤكدا على أن الجزائر كانت تتمتع بكل مقومات الدولة الحديثة من خلال المؤسسات القانونية المتعارف عليها، وخصوصية التعامل النقدي، وطبيعة العلاقات الدبلوماسية التي كانت تنسجها مع مختلف القوى المتوسطة والدولية. في حين أن هناك فريق آخر، يلغي عنها صفة الاستقلال والكيان السياسي المعبر عن الدولة الحديثة، مؤكدا على فكرة مفادها أن المغرب الأوسط لم يكن سوى آيالة عثمانية، كانت تقوم بدور سياسي وقانوني في الإطار العام الذي يشكل الدولة العثمانية، بل ويحاول هذا الفريق انتزاع صفة الجزائرية عليها مختصرا صفتها القانونية والسياسية، في كونها كانت حكما تركيا خالصا لم يكن فيه الجزائريين سوى محكومين باسم الباب العالي. وخلال مداخلتي المقترحة لهذا الملتقى الدولي، حاولت التعرض لهذا الجدال القديم المتجدد محاولا من خلاله التوصل الى طرح قراءة تاريخية سياسية وقانونية لهذا الموضوع، مع السعي لأن أكون جد محايد وموضوعي قدر استطاعتي لاستظهار الحجج التي تساعدني على مناقشة هذه الإشكالية. واعتمدت لمناقشة هذا الموضوع الخطة التالية:

1 -رؤية كتابات جزائرية للدولة الجزائرية أو الجزائر العثمانية.

2 -نماذج من تعريفات الدولة.

3 -إسقاط تعريفات الدولة على حالة الجزائر العثمانية.

4 -استنتاج.

1) رؤية كتابات جزائرية للدولة الجزائرية الحديثة أو الجزائر العثمانية:

تعرف فترة الحكم العثماني في الجزائر جدلا واسعا بين الكتاب والمؤرخين الجزائريين حول تقييم هذه الفترة الطويلة من تاريخ الجزائر الحديثة ، ولكل نظريته ورؤيته حول قضايا الدولة و الاستقلال والسلطة والتبعية للباب العالي، وسنحاول استعراض نماذج من هذه المسائل.

نبدأ استعراضنا بما يقوله شيخ المؤرخين الدكتور أبو القاسم سعد الله ومما جاء فيه: "وتجدر الإشارة الى أن الجزائريون يجهلون للأسف تاريخهم في جميع عصوره(....) لو عرف الجزائريون تاريخهم كله ، ولو تشبعوا من دراسة العهد العثماني وأن الجزائر قد أخذت شكلها الجغرافي والسياسي منذ هذا العهد لامتثلوا فخرا واعتزازا . فوجود العاصمة — الجزائر — يرجع الى هذا العهد ، والحدود السياسية ترجع الى هذا العهد والشكل الجغرافي — ماعدا في الجنوب — يرجع الى هذا العهد. والمعاهدات الدولية مع رجالها يشهد عليه هذا العهد ، والأسطول تأسس في هذا العهد ، والوحدة الترابية من مخلفات هذا العهد ، وسك العملة ووجود الراية ترجعان الى هذا العهد. هذا لا يعني انه لم يكن هناك ظلم واستبداد وتمييز بين السكان وخرق لتعاليم الشريعة الإسلامية التي كانت تحكم الجزائريين والعثمانيين على السواء"¹.

مع ذلك يبدو أن الدكتور سعد الله ليس من المتحمسين لفكرة توصيف الوضعية السياسية في العهد العثماني بالدولة فنجدته يعلق على هذه المسألة بالقول: "لعلي أفاجئكم بالقول بأننا لم نجرب الحكم قبل 1962، لم تكن لنا تقاليد في السلطة وتسيير شؤون الدولة ، كما هو الحال مثلا عند بعض جيراننا ، ولم تكن لنا عائلة حاكمة توارثت الحكم على أساس التمازج الديني أو التغلب السياسي، حتى الاستقلال الذي كان قبل 1830، كان في الحقيقة لدولة عثمانية تحت قيادة الباشوات، ونحن لا نريد أن نعود مثلا الى حكم الداي حسين ولا الى نوعية استقلاله فقد كان حكما عسكريا مستبدا وغريبا ، وكنا تحته نسمى رعايا، وكنا مضطهدين ومهمشين اقتصاديا وسياسيا على الأقل بينما ثروات بلادنا كانت في أيدي عائلة بكري وبوشناق اليهودية ، وهي العائلة التي كانت تمثل صلة الوصل بين الجزائر وأوروبا...ومن منكم يريد أن يصبح رعية للداي حسين من جديد وتحت رحمة عائلة بكري وبوشناق ثانية؟ وهل أنا في حاجة الى التذكير بأن السبب الأساسي لاحتلال الفرنسي يرجع الى ديون عائلة بكري وبوشناق؟ وإذا ما كان لاحتلال الفرنسي من فضل علينا فهو إيقاظه لنا كي نخرج من عهد القبيلة الى عهد الوطنية، ومن عهد الإقطاع الى عهد الشعب"².

يبدو لي مما طرحه الدكتور سعد الله أن معظم أحكامه عن هذه الفترة كانت تتعلق أكثر بفترة متأخرة من حكم العثمانيين للجزائر ، كما أنه باعترافه لم يتعمق كثيرا في دراسة الفترة العثمانية ومع ذلك نرى أنه من الصعب

¹ مراد وزناجي ، حديث صريح مع الأستاذ أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ الطبعة الأولى، منشورات الخبر، الجزائر، 2008، ص ص 112 - 113.

² أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص13.

إسقاط أحكام انطلاقا من الفترات المتأخرة من الحكم العثماني على باقي الحقب وخاصة التي كانت فيها الجزائر ذات مكانة رائدة بما في ذلك الازدهار الداخلي الذي شهدته في الكثير من الميادين حسب اعتقادي.

كما يوضح هذه المسألة أيضا الأستاذ توفيق المدني بقوله: "أن البلاد الجزائرية من الحدود التونسية الى التخم المراكشية ومن ساحل بحر الروم الى ما وراء الزيبان قد توحدت إدارتها وخضعت لسلطة مركزية واحدة، فتكونت بذلك هذه الوحدة الجزائرية. كما أن القطر الجزائري بعدما توحدت إدارته وظهرت قوته قد أصبح رغم علاقته بالباب العالي دولة واسعة الاستقلال تقبل الممثلين وتمضي المعاهدات وتعقد الصلح وتتفاوض بصفة رسمية مع كل الدول"³.

في المقابل لقد حاول الدكتور علي أجقو جادا طرح العديد من الدراسات حول تاريخ الجزائر الحديث بنظرة مفاهيمية مغايرة حسب ما يقول، حيث يدافع عن فكرة أن الدولة الجزائرية الحديثة ما قامت إلا خلال فترة الحكم العثماني ويقدم للتأكيد على ذلك، الكثير من الحجج الدقيقة والمتنوعة في الكثير من القضايا، ولعل من أبرز سلسلة دراساته وكتبه التي تتناول تاريخ مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة، كتابه "المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة الأمة" في جزئه الأول، ومن الملاحظات القيمة التي سعى الدكتور لإبرازها، هو قوله: "أن المهتم بتاريخ الدولة الجزائرية الحديثة في العهد العثماني سيصاب بنوع من الدهول لما نسج حولها من آراء تهدف الى التقليل من شأنها وتلطيخ سمعة صانعيها لا شيء سوى لأن هم أتقنوا أسلوب مواجهة الأوروبيين الصليبيين وعلى رأسهم الإسبان ومن ثمة ردوا لهم الصاع صاعين". إن هذه الإستراتيجية التشويهية لأزهى فترة في تاريخ الدولة الجزائرية ولأعظم قادة عرفتهم البلاد قد حققت بعض النجاحات الظرفية حسب رأي الدكتور أجقو، فما قام به هؤلاء القادة اعتبره مؤرخو الاستعمار وكتابه وكذلك بعض المؤرخين والكتاب الجزائريين والعرب، بالاحتلال الأجنبي؛ فالمؤرخون الاستعماريون كانوا يهدفون الى طمس معالم هذه الدولة التي سفّحت أحلامهم وقضت على مشاريعهم في المنطقة وتصدت ببطولة لجميع حملاتهم البرية منها والبحرية، وألحقت بهم أشنع الهزائم ومن ثمة جاء موقف هؤلاء المؤرخين بدافع الانتقام من جهة ولتبرير الوجود الاستعماري الغربي من جهة أخرى"⁴.

كما يضيف الدكتور علي أجقو في هذا المجال بقوله: "لم يكتف الفرنسيون بإقامة أجهزتهم الاستعمارية، بل راحوا يشنون حملة واسعة النطاق لطمس معالم الدولة الجزائرية في جميع المجالات. وكان ذلك بهدف القضاء النهائي على المرجعية التاريخية والحضارية للجزائر بصفتها دولة وأمة. ولتحقيق هذه الغاية، أطلق العنان لمؤرخي الاحتلال وضباطه ليرسموا لوحة قائمة عن حالة الجزائر بغية تبرير احتلالهم لها، لدرجة أنهم نزعوا عنها صفة الدولة على الرغم من أن دولتهم (فرنسا) كانت تتبادل مع الجزائر الممثلين وتبرم معها المعاهدات وتعمل على كسب ودها وصادقتها بتقديم الهدايا والإتاوات لتكتم اللوحة القائمة أصبحت المادة الخام التي ينهل منها غالبية المؤرخين والباحثين، عرباً وغيرهم، حينما يتناولون تاريخ ومؤسسات

³ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 8-9.

⁴ علي أجقو، محاضرات في تاريخ مؤسسات الدولة الجزائرية 1514/1837 المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة الأمة، منشورات باتنيت، الطبعة الثانية، باتنة، 2003/2002، ص ص 2-3.

الدولة الجزائرية الأولى "PEA"⁵. وقد تصدى لهذا التحريف والتزييف العمدي لتاريخ الجزائر الحديث، الحافل بالأبجدات والبطولات، نخبة من الباحثين والمؤرخين الجزائريين: المرحوم توفيق المدني والدكتور مولاي بلحميسي والدكتور جمال قنان والدكتور محمد العربي الزيري... الخ⁶.

وكانت علاقة القبائل مع الإدارة العثمانية حسب الدكتور سعد الله أنواع: هناك القبائل النائية التي لا تصلها يد السلطة، وهناك القبائل ذات الاستقلال الذاتي التي تدفع الضريبة الخضوع، وهناك قبائل الرعية، وهذه بدورها أنواع؛ الخاضعة خضوعاً جزئياً ومنها الخاضعة خضوعاً تاماً وتسمى قبائل العازل أو العبيد. وأخيراً هناك قبائل المخزن وهي المتحالفة مع السلطة المركزية وتمدها بالمال والرجال عند قيامها بحملات عسكرية سواء داخلية أو خارجية⁷. غير أنه كان لسياسة قبائل المخزن والبايلك والتي انتهجها العثمانيون في حكمهم للجزائر للسيطرة على السكان والتحكم فيهم وإخضاعهم لهم من خلال قبائل المخزن تأثيراً في تحول هذه الأخيرة إلى عصابات قمعية مهمتها الأساسية هو فرض السياسة المركزية فقط وهذا يفسر التذمر الذي خلفته لدى الأهالي والذي انعكس على رؤيتهم تجاه السلطة المركزية، يضاف إلى ذلك أنها لم تكن مهيكلية عسكرياً للمساهمة في الدفاع عن البلاد في حالة الخطر⁸، والذي كان متروكاً للأسطول البحري، وكان لهذه النقطتين الأثر البالغ في تسهيل نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر والسقوط السريع لعاصمتها أمامهم.

أما الدكتور عمار عمورة ففي حديثه على الحكم العثماني في الجزائر كان جدياً معتدلاً في طروحاته حيث أوضح وجود مناطق في الجزائر كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي مثل القبائل والمناطق الصحراوية، التي تخضع لرؤساء القبائل من جزائريين، وتراقبها ثكنات عسكرية، ولا تخضع مباشرة لسلطة الداي ولكنها تدفع له إتاوة، كما كان الحكم العثماني يعتمد في سيطرته على الأرياف الشاسعة على قبائل المخزن، وهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية مزودة بالسلاح تربط المحكوم بالحاكم وتحظى بامتيازات متنوعة منها الإعفاء الضريبي، وبالمقابل تساعد الدولة في تحصيل الضرائب والحفاظ على الأمن، أما عن مسألة المناصب فأوضح الدكتور عمار عمورة بأن الأتراك لم يولوا المناصب العليا في الجزائر للجزائريين بل وحتى الكراغلة المنحدرين من أب تركي، حيث كان حسب اعتقاده يشك فيهم وهذا نظراً لعدم ثقتهم وتخوفهم من العنصر الجزائري ولكن لا يعني ذلك بأن الأتراك كانوا يعاملون الجزائريين معاملة استعمارية مثلما فعلت فرنسا عند احتلالها للجزائر، كما حاول تفسير الجمود الحاصل في النشاط

⁵ PEA هو اختصار لعبارة الدولة الجزائرية الأولى — première Etat Algérienne —.

⁶ علي أحمق، "النظام العدلي الجزائري (1514-1837)"، مجلة التاريخ العربي، العدد 20، مجلة علمية ورقية وإلكترونية محكمة تعني بالتاريخ العربي والإسلامي تصدر عن جمعية المؤرخين المغاربة، مساهمة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، المغرب الأقصى، خريف 2001. النص مستمر بدون ترقيم في موقع المجلة الإلكتروني.

⁷ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1982، ص 52.

⁸ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 32.

العلمي في الجزائر بكون الدولة العثمانية كانت تهتم بالقوة العسكرية البحرية وهو ما يفسر افتقارهم للجانب العلمي⁹. ليخلص الدكتور عمار عمورة في الأخير بالقول: "وعلى أية حال يمكن القول أن فضل رسم الحدود الجزائرية الحالية واختيار مدينة الجزائر عاصمة لها يرجع للعهد التركي عكس الادعاءات الفرنسية عند احتلالهم الجزائر في كونها لم تكن أمة في يوم من الأيام بل هي بلاد تسكنها مجموعة قبائل متناحرة ومتنافرة فيما بينها ، ولولا الروابط الدينية حسب ظني التي كانت تجمع الجزائريين بالأترك لما بقوا ثلاثة قرون... وحتى الاضطرابات والثورات التي وقعت في عهد هم كانت أغلبها لسبب الضرائب المفروضة عليهم في أواخر عهدهم بالجزائر، وخلاصة القول أن الأتراك جئوا الجزائريين والإسلام مصيبة كبيرة بتدخلهم لإنقاذها في الوقت المناسب من أيادي الإسبان وبهذا فقد أرجئوا الاحتلال الأوروبي قرونا أخرى"¹⁰.

ولقد نظمت جريدة الخبر ندوة ضمن البرنامج المعروف بندوة "الخبر" حول "طبيعة الحقبة العثمانية : "والتي أدارها الكاتب والإعلامي حميد عبد القادر في الجزائر بتاريخ 2012/01/16 ، وارتأت استعراض نماذج مما دار ضمنها لأهمية الإشكاليات المدروسة، نلاحظ حسب كاتب المقال أن المشاركون في ندوة "الخبر"¹¹ التي تناولت "طبيعة الحقبة العثمانية في الجزائر"، فقد اتفقوا حسب كلام رئيس الندوة على أن العثمانيين لم يحتلوا الجزائر، ولم يرتكبوا جرائم إبادة. واعتبر الدكتور شكيب بن حفري، أستاذ التاريخ العثماني بجامعة الجزائر، أن العثمانيين هم من مكّنوا الجزائريين من الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم الوطنية، وهي العربية والإسلام. وقال الأستاذ بلقاسم باباسي أن الحدود الحالية للجزائر رسمها العثمانيون الذين ردوا أطماعا توسعية من الشرق والغرب . بينما اعتبر الأستاذ رضا عمراي، المكلف بالدراسات التاريخية بمؤسسة "القصة"، أن الجزائريين رضوا بالعثمانيين لأنهم كانوا يمثلون الخلافة الإسلامية¹².

و يعتقد أستاذ التاريخ العثماني بجامعة الجزائر، شكيب بن حفري، أن الحديث عن وجود استعمار عثماني للجزائر يعدّ بمثابة ابتعاد عن الحقيقة التاريخية. واعتبر أن صفة الاستعمار تسقط بمجرد تقديم عدد من الحقائق التاريخية، منها أن الأتراك: "تركوا لعشائر وقبائل الجزائر حرية الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم، آخذين بعين الاعتبار قضية العصبية". وفي نفس السياق، اعتبر الأستاذ رضا عمراي؛ أن تعامل الأتراك مع سكان الجزائر استند على معاملة حسنة نبذت

⁹ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص105.

¹⁰ المرجع نفسه، ص105.

¹¹ ندوة الخبر حول "حقيقة الحقبة العثمانية في الجزائر"، الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر، أدار الندوة الإعلامي عبد القادر حميد، بحضور السادة الأساتذة (الدكتور شكيب بن حفري أستاذ التاريخ العثماني بجامعة الجزائر، الدكتور بلقاسم باباسي، الأستاذ رضا عمراي)، مقر جريدة الخبر اليوم 2012/01/16، لم نثر على عدد الجريدة الذي صدرت فيه حيثيات الندوة في أرشيف جريدة الخبر اليومي الجزائرية واكتفينا بأرشفة الجريدة في الموقع الإلكتروني.

¹² المرجع نفسه.

العنف، مضيفاً أن الجزائريين رحبوا بالأتراك ورضوا بالولاء للعثمانيين، من منطلق اعتبارهم طرفاً يمثل ويجسد الخلافة الإسلامية¹³.

وعاد الأستاذ رضا عمراني إلى علاقة الجزائريين بالخلافة الإسلامية ووصفها بالعلاقة التاريخية، معتبراً أن الجزائريين هم من أكثر الشعوب العربية استجابة لنداء الحرب ضد الصليبية. وحسب هذا الأخير، فإن قبول الجزائريين بالأتراك يدخل في سياق تاريخي ونفسي، يبرز من خلال رفض الجزائريين لكل المحاولات الصليبية التي كانت تسعى لبسط نفوذها وسيطرتها على الضفة الجنوبية للمتوسط. وبما أن الإسبان كانوا يمثلون هذا المد الصليبي، تعاون الجزائريين مع الإخوة عروج وخير الدين بروج دينية¹⁴.

ووصف بلقاسم باباسي علاقة العثمانيين بالجزائريين بالجيدة، وقال: "العلاقات كانت حسنة بصفة عامة، بدليل أن كثيراً من رياس البحر كانوا من أصول جزائرية، على غرار الرايس حميدو الذي بلغ أسمى الرتب في البحرية التركية". وأضاف باباسي: "أريد فقط أن أوضح نقطة مهمة يستعملها كثير من مروجي الصورة السلبية حول الأتراك، والتي تتعلق بنظام القرصنة المعتمد من قبل العثمانيين. يجب أن يعلم هؤلاء أن القرصنة كانت عبارة عن نظام مؤسس له قوانينه، بمعنى أن رياس البحر كانوا يتحركون وفق إستراتيجية تضعها الدولة، وليس وفق أهواء شخصية"¹⁵.

وأوضح الدكتور بالقاسم باباسي لاحقاً: "أعتقد أننا نبتعد كثيراً عن الحقيقة التاريخية لما نعتبر العثمانيين بمثابة استعمار، فهم من رسم لنا حدودنا الحالية، ووقفوا ضد محاولات الدولة المرينية في الغرب للاستيلاء على أجزاء من الجزائر إلى غاية تلمسان، كما وقفوا ضد حملات الدولة الحفصية في الشرق لبسط نفوذها على حساب الجزائر إلى غاية قسنطينة"¹⁶.

وبخصوص هذه المسألة، قال الأستاذ رضا عمراني: "لقد شكل العثمانيون في الجزائر قوة عسكرية حمت الحدود، وتأسف كثيراً اليوم لرواج الفكرة القائلة بأن وجودهم في الجزائر كان استعماراً، ومثل هذه المقولات تبرز فكرة خطيرة تسير في منحى كولونيالي، يعتبر أن الفرنسيين قدموا فعلاً لتخليصنا من استعمار شرقي، وهذا غير صحيح". كما تحدث الأستاذ عمراني عن بعض الكتابات التاريخية الجزائرية التي تناولت الحقبة العثمانية وفق تصور سلبي، وذكر كتاب مولود قايد الصادر بعنوان "الجزائر تحت الحكم التركي"، معتبراً اختيار هذا العنوان بالذات، أي أن الجزائر كانت تحت الحكم التركي، بمثابة اعتراف بوجود سيطرة تركية على الجزائر، وهذا غير صحيح¹⁷.

¹³ المرجع نفسه.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ المرجع نفسه.

¹⁷ المرجع نفسه.

و في سياق رفض الأطروحات التي تتحدث عن "الاستعمار العثماني في الجزائر"، قال الدكتور بن حفري: "لو كان الوجود العثماني في الجزائر استعمارا فعلا، فإن اللغة التي نتكلم بها اليوم هي اللغة العثمانية وليس العربية، فالأتراك لم يفرضوا لغتهم على الجزائريين مثلما فعل الفرنسيون، بل اعتمدوا على اللغة العربية كلغة للدولة الجزائرية، وكانت المعاهدات تكتب بالعربية وليس بالعثمانية"، مضيفا: "لولا قوة بربروس، لكننا نتكلم اليوم اللغة الإسبانية وليس العربية. ثم إن الجزائر في عهد الأتراك كانت تمضي على المعاهدات مع الدول الكبرى بنفسها ودون تدخل الباب العالي في شؤونها، وكانت تلك المعاهدات تمضى باسم مملكة الجزائر أو جمهورية الجزائر". وعقب الأستاذ بن حفري: "وكنا مثل سبتة ومليلية. فبفضل الأتراك، بقينا على الديانة الإسلامية، فالأسبان كانوا يسعون لتنصير كل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. فبعد أن استعادوا إسبانيا وأخرجوا العرب والمسلمين منها، أرادوا بسط نفوذهم والقضاء على المسلمين، ليس في بلادهم فقط بل في كل البحر المتوسط"¹⁸.

وبشأن التسميات التي أصبحت تتداول بعد بروز الأطماع الفرنسية على الجزائر، أوضح الدكتور بن حفري: "رفض نابليون بونابرت استعمال تسمية "مملكة الجزائر"، وأوجد تسمية جديدة لها نية سيئة وهي تسمية La régence d'Alger التي تعني مناطق دون ملك، تنتظر من يستولي عليها"¹⁹.

(2) نماذج من تعريفات الدولة:

لقد اختلف المفكرون والباحثون حول تعريف واحد للدولة، لهذا جاءت عدة تعاريف مما جعل البعض يذهب للقول بوجود أزمة في تعدد التعريفات، وسنحاول اختيار التعريف الذي نراه أكثر شمولية وأقرب الى المنطق والواقع²⁰.

يعرف أرسطو طاليس الدولة بأنها عبارة عن اتحاد لعائلات وقرى، كما عرفها عالم القانون الروماني "شيشرون"، بأنها مجموعة من المجتمعات الموحدة بواسطة الشعور العام بالحق والمشاركة المشتركة في المزايا كما عرفها "قروشيوس" بأنها المجتمع الكامل للأشخاص الأحرار المتحدين برغبة الاستمتاع بفضائل أو مزايا الحق والاستعمال المشترك، ويعرفها أيضا "بودان" بأنها جمعية العائلات وملكياتها المشتركة بالحكومة بقوة سامية وبالعقل: ويلاحظ على كل هذه التعريفات اتفاقها في جعل العائلات أو المجتمع كوحدة للتحليل بدلا من الفرد²¹.

أما التعريفات الحديثة للدولة الحديثة للدولة: فقد عرفها العالم الإنجليزي "هولاند" بأنها الجمع بين العديد من البشر المحتلين عادة لمنطقة كما عرفها "قريب مور" بأنها الشعب المنظم سياسيا في إقليم محدد: أما الأستاذ "قارنر" فيذهب الى

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ المرجع نفسه.

²⁰ مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص (منظور تحليلي تاريخي واقتصادي وسياسي وقانوني)، القسم

الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994 ص 371.

²¹ المرجع نفسه، ص 371-372.

القول بأن الدولة تعني جماعة من الأشخاص أكثر أو أقل عددا : يحتلون باستمرار جزءا محددًا من الأرض مستقلين أو قريبين من ذلك عن الرقابة الخارجية، ويتمتعون بحكومة منظمة يعطيها السكان طاعتهم²².

(3) إسقاط تعريفات الدولة على حالة الجزائر العثمانية:

إن معايير " الإقليم ، الشعب ، السلطة ، السيادة ، الاستقلال.. الخ "، تظل أبرز المعايير والشروط والخصائص في نفس الوقت التي تحقق لنا معالم الدولة في مختلف فتراتها مع أن تطبيقها يختلف من ظرف لآخر من مجتمع لآخر بدوره. فالأرض أو الإقليم التي يضبطها حدود جغرافية يعتبر مشكلة في الحالتين سواء تعلق الأمر بالجزائر في العهد العثماني ، مع أنها كانت أكثر تجسيدا في هذه الفترة مقارنة بفترات أخرى من تاريخ الجزائر الوسيط. وهنا يجب أن نعترف بأن مفهوم الدولة وشروطها تختلف بين الجزائر في تاريخها الوسيط عن فترة التاريخ الحديث والمعاصر ، بالإضافة الى ذلك أيضا أن اجتماع كامل هذه المعايير الشرطية في تحقق هذا الهدف يعدّ ضربا من الخيال لكون أن هذه المعايير تظل نسبية من حيث التطبيق والتجسيد ، ولا يمكن الأخذ بها بصفة مطلقة حتى أننا نلاحظ اختلاف في التعامل مع البعض منها خاصة لما يتعلق الأمر بالمنظور القبلي مثل ما كان مجسدا في الجزائر فترة الحكم العثماني. نحن ندرك أن خضوع الأقاليم الحدودية أو لنقل التخوم الجزائرية للسلطة المركزية العثمانية في مدينة الجزائر أو قسنطينة ظل متروحا في الجهة الشرقية حسب مصالح هذه القبائل بين حاكم تونس وحاكم الجزائر ونفس هذه الوضعية كانت في الغرب الجزائري ، وهذا ما يفسر توصيف المؤرخ الفرنسي " أندري نوشي " لهذه التخوم بالحدود غير الثابتة أو الحدود المتحركة (les frontières en marche)²³ ، بحيث أن الولاء هو من يصنع حدود الإقليم وشكل الخضوع للسلطة الحاكمة ومن ثم الدولة صاحبة السلطة الفعلية.

فيما يتعلق بمسألة السلطة لدى الحكم العثماني في الجزائر، فيمكن أن نقول بأنه لم يكن للحكام العثمانيون سلطة فعلية ومباشرة فقط سوى في مناطق الساحل الجزائري بالمدن الهامة ، بالإضافة لبعض الدواخل مثل قسنطينة واليطيري وغيرها ؛ في حين اعتمدت على حكم غير مباشر أو لنقل سلطة بالوكالة في المناطق الداخلية بما في ذلك المناطق الصحراوية ، من خلال اعتماد نظام المخزن والذي يستجيب لخصوصيات المجتمع القبلي الجزائري ، بحكم توجهه الى حدّ ما من سلطة المدينة خاصة لما تكون وافدة أجنبية أو لنقل السلطة الرسمية ، بحيث يفضل النموذج التقليدي الذي يعتمد على شيخ القبيلة بسبب ما تعرضت له الجزائر عبر تاريخها من سيطرة السلطات الخارجية والتي تركزت في

²² المرجع نفسه ، ص 372.

²³ حميدة عميراي ، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 2002 ، ص 16.

المدن خاصة الساحلية ، كما أن القبيلة كانت تمثل للجزائري الأصل والجذور والانتماء والعادات والتقاليد إن لم نقل الهوية الوطنية الصغيرة.

وهنا أضيف أنه برأيي؛ فالدولة العثمانية من خلال الحكام العثمانيين في الجزائر ، قد تجنبوا المغامرة في المناطق الداخلية واحترموا خصوصيات المجتمع الجزائري في اعتماد نظام القبيلة أو العصبية للعشيرة والتي أبت تجاوزها. إن هذا النظام الذي فرضه الحكام العثمانيون في الجزائر لقرون (1830/1518) يعترف به حتى غلاة المؤرخين الفرنسيين حيث يؤكد " ألكسيس دو توكفيل " بقوله: "كانت الحكومة التركية حكومة مكروهة ، لكنها كانت في النهاية تفرض نوعا من النظام ، ورغم أنها كانت تشجع ضميا حروب القبائل فيما بينها ، إلا أنها كانت تقمع السرقة بقوة وتؤمن الطرقات ، كانت اضافة الى ذلك العلاقة الوحيدة التي تربط العشائر المختلفة المركز الذي تنتهي إليه تيارات متباعدة، بسقوط الحكومة التركية دون أن يعوضها شيء اتجه البلد الذي لم يكن بإمكانه تمييز نفسه بنفسه بعد الى فوضى مريعة"²⁴.

إن العناصر التي تم ذكرها كالأقليم والشعب والسلطة مهمة ولكنها غير كافية لوحدها إذا لم يكن هناك عنصر السيادة الذي يفرق بين الدولة المستقلة والدولة التابعة ، كما يجب أن نوضح هنا أن للسيادة مظهران ؛ مظهر داخلي ومظهر خارجي ، فالأول يعني سلطان الدولة على الأشخاص والإقليم. بمعنى السيادة الإقليمية والسيادة الشخصية ، والثاني يعني حق الدولة في الدخول في علاقات مع الدول الأخرى والدخول في تحالفات ، بمعنى أن السيادة تعني التمثيل الداخلي والخارجي للمواطنين²⁵.

برأيي أن عنصري أو خاصيتي الاستقلال والسيادة شرطين متلازمين ، فلا يمكن تصور سيادة بدون استقلال مثلما أن الاستقلال الذي لا يترجم بتمتع الدولة بمظاهر سيادتها يفقدها حسب علمي الخاصيتين معا القانونية والمعنوية لصفة الدولة في تاريخنا الحديث والمعاصر ، فالسيادة والاستقلال هي أساس الحكم والنظام في الدولة والذي يميزها عن باقي الكيانات الدولية الأخرى أما مسألة الشعب وعلاقته بالسلطة فتهميشه يؤدي الى اللادولة وهو شكل من النظام السياسي الاستبدادي الذي تتحكم فيه أقلية بالسلطة (أوليقارشيا) بفرضها حكما دكتاتوريا.

إن نظام المخزن المعتمد خلال فترة الحكم العثماني للجزائريين في دواخل البلاد يتقاطع الى حد بعيد مع بعض امتيازات ومزايا ما يعرف بالحكم الذاتي في تاريخنا المعاصر مع أنه لا يشبهه من الناحية القانونية والعملية الإجرائية ، ناهيك عن الإطار العام.

لقد امتلكت الجزائر خلال العهد العثماني معظم مظاهر السيادة المعروفة في الدولة المدنية ثم الوطنية لاحقا ، حتى بالمفهوم الغربي في بعض الأحيان من خلال تعيين السفراء والقناصل وعقد المعاهدات والاتفاقيات وصك العملة واستقلالية القرار ولعل هذا ما يبرزه محمود باشا محمد في كتابه الاستيلاء على إيالة الجزائر ردّا على رواية الفرنسيين

²⁴ الكسيس دو توكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان ، ترجمة إبراهيم منصوري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2008 ، ص ص 18-19.

²⁵ ميروك غضبان ، المرجع السابق ، ص ص 399,400.

في هذا الأمر في أن الجزائر في نظر فرنسا بقية من فوضوية لا اعتقاد ولا قانون لها وتعقيبا على ما ورد في توصيف رجل السياسة الفرنسية "إيدغارفور" في مسألة نفيه لوجود دولة جزائرية حيث جاء عنه في قوله: "من المحتمل أن يكون السيد "إيدغارفور" قد تعرض في مداخلته لحالة فقدان الذاكرة ، فدون أن نسمح لأنفسنا بتقييمه، علما أن ذلك لا يدخل ضمن أهدافنا ، نستطيع دون فخر أن نعيد تشكيل ذاكرة معينة في حالة ما إذا كان من خلال تقديم لمحة مثبتة لوجود الدولة الجزائرية ، كان ثمة وجود فعلي لدولة ذات سيادة في الجزائر، ونحن مدينون بهذه الإجابة للزملاء الأقدمين والمؤرخين المحدثين الذين يوضحون لنا في مؤلفاتهم البارزة ، أن الجزائر كانت دولة متمتعة بحدود وسيادة ذات حياة وطنية ودولية وقد حظيت باعتراف بلدان عدة منذ أمد بعيد "26.

إن مفهوم السيادة من وجهة نظر القانون الدولي والمجتمع الدولي مفهوم قديم يعود الى القانون الروماني حيث عرفه " بروكيولس Proculus" بأنه التحرر من سيطرة حكومة أجنبية ، كما يمكننا في هذا المقام طرح تساؤلات في العلاقة بين الاستقلال والسيادة تتمثل في مدى نفي الاستقلال الجزئي لخاصية السيادة ، مثلما هو هل يمكن أن يكون هناك للدولة سيادة بدون استقلال ، بل ويدفعنا الأمر لطرح سؤال استفهامي ؛ يتمثل في هل السيادة المطلقة وهم ؟ ثم هل الواقع يؤكد وجود سيادة محدودة ؟27.

استنتاج:

فيما يتعلق بمسألة الولاء للدولة العثمانية التي يتحجج بها البعض في إسقاط مظهر الاستقلال للجزائر فترة الحكم العثماني ، فلا تتعدى حسب اعتقادي من الناحية العملية الولاء الروحي ، والذي استمرّ خلال فترة الاحتلال الفرنسي طيلة القرن التاسع عشر، من خلال الدعاء للسلطان العثماني في منابر الجمعة ، وكذا لغاية الحرب العالمية الأولى من خلال مواقف الجزائريين من طرفي النزاع وانحيازهم لنصرة السلطان العثماني والذي كان في صفّ الألمان ضدّ الفرنسيين . هذا الموقف للجزائريين قد سعت الإدارة الاستعمارية لمحاربته من خلال دعاية مضادة. إن حاكم الدولة العثمانية كان يمثل بالأساس سلطة دينية بحكم أنه يشكل ما يعرف "بالإمام" ، رغم كونه خليفة وحاكم من الناحية السياسية ، غير أن علاقته وتواصله مع الأقاليم والولايات العثمانية كان يختلف من إقليم لآخر، بين المباشر وغير المباشر، وهذا الأخير ينطبق مع حالة الجزائر. وقد نسقط مفهوم التبعية القائل بأنها " كون الشيء تابعا لغيره"، غير أن مفهوم التبعية لا يجسد في حالتنا المفهوم القائل بأنها عبارة عن " سيطرة سياسية تملكها دولة قوية على دولة أخرى تابعة"، لأن ذلك لا ينطبق على حالة الجزائر من الناحية النظرية والعملية، كما أن خاصية التبعية الاسمية للجزائر الى الباب العالي لا تسقط خاصية الاستقلال والسيادة اللتان كانتا تتمتعان بها الجزائر في ظل حكم الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1518-1830.

²⁶ محمود باشا محمد ، الاستيلاء على ايةالة الجزائر أو ذريعة المروحة، ترجمة عزيز نعمان ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ،

2009، ص 11.

²⁷ ميروك غضبان ، المرجع السابق ، ص ص 401-408-414.

يجب أن نوضح هنا مسألة هامة مفادها، أنه إذا ما أخذنا بحجج الفريق الذي يسقط صفة الدولة والاستقلال على الجزائر خلال العهد العثماني بحكم الولاء الروحي للسلطان، فهذا يؤدي بنا الى إلغاء صفة الدولة الوطنية المدنية على الدول الأوروبية بل والغربية عامة، بحكم ولائهم الروحي لبابا الفاتيكان بابا الكنيسة الكاثوليكية، والذي يستقبل في دولهم كالمملوك بل ولديه سلطة الضغط والتحكم في زمام الكنائس الكاثوليكية عبر العالم من حيث النظام الإداري والتسيير والبرامج المنتهجة، بل وأكثر من ذلك أن الكنيسة كانت حاضرة وبقوة فترة الحملات الاستعمارية كداعم وموجه للسياسات التوسعية الاستعمارية في الكثير من بلاد العالم بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يعتبر تدخلا سياسيا ونوعا من الوصاية على هذه البلدان ومشاركة في هذه المشاريع خدمة لمصالح الكنيسة الأم.

إن الدولة حسب ما أرى لم تنشأ لأجل حكم الإقليم والشعب الخاضع لسلطتها فقط، بل أيضا لتكوين كيان متميز يسمح لها بممارسة علاقات تواصل واندماج ضمن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية حسب توجهاتها ومرجعيتها العقائدية والحضارية والسياسية، ولن يكون ذلك إلا إذا ما توفر لها أهم شرط في هذه المنظومة بأكملها وهي السيادة الفعلية على إقليمها وقراراتها الداخلية والخارجية، وفي اعتقادي أن هذا النموذج قد توفر في الحكم العثماني للجزائر.

قائمة المراجع:

- (1) أحقو علي، محاضرات في تاريخ مؤسسات الدولة الجزائرية 1837/1514 المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة الأمة، منشورات باتنيت، الطبعة الثانية، باتنة، 2002/2003.
- (2) أحقو علي، " النظام العدلي الجزائري (1837-1514) "، مجلة التاريخ العربي، العدد 20، مجلة علمية ورقية والإلكترونية محكمة تعني بالتاريخ العربي والإسلامي تصدر عن جمعية المؤرخين المغاربة، مساهمة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، المغرب الأقصى، خريف 2001. النص مستمر بدون ترقيم في موقع المجلة الإلكتروني.
- (3) الكسيس دو توكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم منصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- (4) عميراي حميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 2002.
- (5) عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- (6) غضبان مبروك، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص (منظور تحليلي تاريخي واقتصادي وسياسي وقانوني)، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1994.
- (7) محمود باشا محمد، الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- (8) المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- 9) سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر ، 1982
- 10) سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
- 11) هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ، ص32.
- 12) وزناحي مراد ، حديث صريح مع الأستاذ أبو القاسم سعد الله في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ ، الطبعة الأولى، منشورات الخبر، الجزائر، 2008.
- 13) ندوة الخبر حول " حقيقة الحقبة العثمانية في الجزائر "، الموقع الالكتروني لجريدة الخبر، أدار الندوة الإعلامي عبد القادر حميد، بحضور السادة الأساتذة (الدكتور شكيب بن حفري أستاذ التاريخ العثماني بجامعة الجزائر، الدكتور بلقاسم باباسي، الأستاذ رضا عمراي)، مقر جريدة الخبر اليوم ي 2012/01/16، لم نعثر على عدد الجريدة الذي صدرت فيه حيثيات الندوة في أرشيف جريدة الخبر اليومي الجزائرية واكتفينا بأرشيف الجريدة في الموقع الالكتروني.